

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨١٩٢**

الثلاثاء، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٨، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد العتيبي	(الكويت)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد ميثا–كوادرا
	السويد	السيد أورينوس سكاو
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد تيمينوف
	كوت ديفوار	السيد تانو – بوتشويه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كلاي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة فرينش

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير خاص للأمين العام بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (S/2018/143)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

التقرير الخاص للأمين العام بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (S/2018/143)

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين إلى الاشتراك في هذه الجلسة: السيدة بينتو كيتا، الأمينة العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام؛ وسعادة السيد إسماعيل وايس، المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى جنوب السودان.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/143، التي تتضمن التقرير الخاص للأمين العام بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كيتا.

السيدة كيتا (*تكلمت بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، أشكركم على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن. وسيقدم المبعوثان الخاصان وايس وهايسوم، فضلا عن الممثل الخاص للأمين العام شيرير، إحاطات إعلامية بشأن عملية السلام والحالة في الميدان، على الترتيب. ولذلك سأركز ملاحظاتي على التقرير الخاص للأمين العام عن استعراض وتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (S/2018/143).

وتمشيا مع خطة الأمين العام لإصلاح ركيزة السلام والأمن، أمر الأمين العام وكيلي الأمين العام لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بإجراء استعراضات مستقلة لثماني عمليات رئيسية لحفظ السلام. وأجرى الاستعراض المستقل لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ فريق متكامل ضم ممثلين عن إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، فضلا عن الوكالات والصناديق والبرامج، بقيادة الخبير المستقل، السيد كيفين كينيدي، وكيل الأمين العام السابق لإدارة الأمم لشؤون السلامة والأمن. وقام الفريق في بادئ الأمر بتحليل للنزاع وإجراء المشاورات في مقر الأمم المتحدة قبل الانتقال إلى جنوب السودان، حيث تلقى إحاطات إعلامية مفصلة وأجرى مشاورات مكثفة مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وفريق الأمم المتحدة القطري، وحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، وأعضاء السلك الدبلوماسي، والمنظمات غير الحكومية. وزار الفريق أيضا أديس أبابا، وتواصل مع شركاء إقليميين وشخصيات من المعارضة. وهكذا، فإن التقرير الخاص يشمل النتائج الرئيسية التي توصل إليها فريق الاستعراض والملاحظات والتوصيات الصادرة عن الأمين العام، للإسهام في المداولات المتعلقة بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان .

لقد أنشئت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في عام ٢٠١١ كأداة لبناء القدرات بغية مساعدة الحكومة التي كانت عاجزة عن توفير الخدمات لأبناء شعبها. غير أن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وفي أعقاب اندلا ع أعمال العنف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تطورت إلى بعثة أصبح تركيزها الرئيسي هو حماية المدنيين، بما في ذلك من المؤسسات الأمنية الوطنية. ومن دواعي الأسف أن هذا الشرط لا يزال ساريا. فالحالة في جنوب السودان ما زالت تثير القلق الشديد

بالنسبة للجميع. ويقدر أن عشرات الآلاف من المدنيين قد قتلوا منذ بدء النزاع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وشرد أكثر من ٤ ملايين، نصفهم أصبحوا الآن لاجئين في البلدان المجاورة.

كما وثق ذلك مرة أخرى لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان، التي نشرت تقريرها يوم الجمعة الماضي، فقد وصلت انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك حوادث العنف الجنسي المروعة، إلى مستويات خطيرة، والإفلات من العقاب على هذه الجرائم ما زال هو القاعدة. وعلاوة على ذلك، ما زال أكثر من ٢٠٠٠٠٠ من المشردين داخليا يحظون بالحماية في قواعد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بمساعدة الشركاء في المجال الإنساني.

ومنذ أيار/مايو ٢٠١٧، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بدعم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، تعمل على إحياء العملية السياسية. فقد عقد منتدى رفيع المستوى لتنشيط اتفاق السلام في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وتوصل إلى اتفاق وجديد لوقف الأعمال العدائية في ٢١ كانون الأول/ديسمبر. ومنذ بدء نفاذ الاتفاق الجديد، في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، انتُهك مرارا وتكرارا من قبل الأطراف في مختلف أنحاء البلد. وسيوافي المبعوثان الخاصان وايس وهايسوم المجلس بمعلومات بشأن التقدم المحرز خلال المرحلة الثانية من منتدى التنشيط، بيد أنني أود أن أكرر هنا رسالة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، على نحو ما أعرب عنه في بيانه الأخير، المؤرخ ٨ شباط/فبراير.

ولإنهاء انتهاكات اتفاق وقف الأعمال العدائية والهجمات ضد المدنيين، نحتاج إلى ضمان محاسبة الأطراف الموقعة، وكذلك حرمانها من وسائل مواصلة القتال. وبدون المساءلة الجنائية عن الجرائم المرتكبة ووضع حد لإمدادات الأسلحة والذخائر إلى الأطراف المتحاربة، فمن غير المرجح أن تنتهي السكان في جنوب السودان.

وفي الوقت نفسه، يتعين علينا أن ندرك أنه من المتوقع أيضا أن يستمر تدهور الحالة الاقتصادية في جنوب السودان. فالجيش وأجهزة الأمن لم تتلق رواتب منذ عدة أشهر. وتتزايد معدلات الجريمة وهو ما يفاقم حالة انعدام الأمن السائدة. وتتراكم مستحقات موظفي الخدمة المدنية ولم يعد العديد من موظفي القطاع العام يذهبون إلى العمل. ويحتل جنوب السودان المرتبة ١٨١ من بين ١٨٨ بلدا مدرجا على مؤشر التنمية البشرية. ولذلك فإن بقاء سكانه سيتطلب مستويات هائلة من المساعدة الدولية في المستقبل المنظور.

وخلص الاستعراض إلى أن مواقع حماية المدنيين لا تزال تهيمن على أنشطة حماية المدنيين التي تقوم بها البعثة. إن إدارة وتوفير المساعدة الإنسانية لهذه المواقع مهمة كبرى والصعبة، وهي جهد جماعي مشترك بين البعثة والجهات العاملة في المجال الإنساني. وقد أصبحت بعض المواقع مسيسة إلى حد كبير، وتشهد أنشطة العصابات المتنافسة وتهريب البضائع، وهو مستوى من الإجرام إدارته بالغة الصعوبة بالموارد المتاحة ودون تعاون الحكومة، على الرغم من الجهود المتواصلة لتحسين الأمن فيها. ولا تزال مواقع حماية المدنيين نقاط توتر مستمر مع الحكومة، التي تزعم أنها توفر ملاذا لعناصر المعارضة المسلحة، وترفض التحقيق والمقاضاة في الجرائم المرتكبة في مناطقها. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها البعثة، وفي غياب الملاحقة الجنائية، أصبح العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس مشكلة خطيرة في بعض الحالات، حيث إن حوالي ٨٠ في المائة من السكان من النساء والأطفال.

وخلص الاستعراض إلى أن أكثر من ٥٠ في المائة من الأفراد النظاميين التابعين للبعثة مكرسين في الوقت الراهن لحماية هذه المواقع. وفي حين أن الغالبية العظمى من الناس

في مواقع حماية المدنيين موجودون هناك لحمايتهم المادية، فإن مواقع حماية المدنيين ستظل مسؤولية البعثة إلى أن يشعر السكان الذين تستضيفهم المواقع بما يكفي من الأمان ليتركوها، فهذه المواقع لا تمثل سوى جزء صغير من السكان المدنيين في جنوب السودان المحتاجين إلى الحماية. ولا توجد حلول سهلة لهذه المعضلة. ولن يكون هناك أبدا ما يكفي من القوات لحماية مواقع حماية المدنيين وتوسيع نطاق الحماية التي تقدمها البعثة إلى مناطق أخرى نزحت إليها أعداد كبرى من الناس في بلد مترامي الأطراف كجنوب السودان ومع تشرد مليوني شخص. وستحتاج زيادة فعالية جهود الحماية خارج مواقع حماية المدنيين إلى أن تظل إحدى الأولويات الرئيسية للبعثة، ولا سيما من خلال وضع نهج حماية متكامل ويركز على الناس وعلى نطاق المنظومة، بهدف سد الثغرات القائمة وتوليد التآزر والتخلص من الازدواجية، وبالتالي الهدر المحتمل للموارد.

وفيما يتعلق بقوة الحماية الإقليمية، فقد تغيرت الأوضاع الأمنية في العاصمة بشكل كبير منذ اعتماد القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦) في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٦. واليوم، بينما لا يزال خطر عدم الاستقرار والعنف قائما، فإن خطر النزاع العسكري في جوبا قد تقلص كثيرا. ولذلك فإن البيئة الحالية في جوبا قد تتطلب إدخال بعض التعديلات على ولاية قوة الحماية الإقليمية بصيغتها حاليا. وعقب الاستعراض، أمر وكيل الأمين العام لإدارة عمليات حفظ السلام بإجراء دراسة للقدرات العسكرية والشرطية من أجل استكشاف كيفية تخصيص عدد أقل من القوات لمواقع حماية المدنيين وزيادة نشرها في جميع أنحاء البلد الأخرى لحماية المدنيين الذين تحدق بهم تهديدات وشيكة بالعنف. كما ستحتاج دراسة القدرات إلى معالجة تشكيل قوة الحماية الإقليمية، حيث إنه من المرجح أن يتعين عليها دعم الترتيبات الأمنية الانتقالية المنقحة، التي سيتم الاتفاق عليها خلال منتدى التنشيط الرفيع المستوى.

لقد نشأ جنوب السودان وله قدرات مؤسسية محدودة للغاية في جميع مجالات الإدارة والخدمات الحكومية، باستثناء القوات العسكرية. ولم تعرف هذه الحالة تحسنا في السنوات اللاحقة. وقد أدى سوء الإدارة والانهيار الاقتصادي إلى إضعاف مؤسسات سيادة القانون في البلد، وهي ضعيفة في الأساس. وفي البيئة السياسية والأمنية الراهنة، خلص الاستعراض إلى أنه لا وجود لما يبرر العودة الكاملة لبناء قدرات المؤسسات المعنية بسيادة القانون. غير أنه من الضروري زيادة تدريب المؤسسات الأمنية الوطنية في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ودعم التحقيقات والملاحقات القضائية لحالات العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، تمشيا مع مقتضيات سياسة بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان. وينبغي الاضطلاع بذلك في حدود الموارد المتاحة، وبالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري من أجل تفادي ازدواجية الجهود.

ونرى أن أكثر الطرق فعالية لحماية المدنيين بطريقة مستدامة هو التوصل إلى حل سياسي للنزاع. كما أن التوصل لحل سياسي مستدام للنزاع هو أيضا السبيل الوحيد لوضع استراتيجية قابلة للتطبيق لخروج البعثة. ولا تزال ولاية البعثة ذات الركائز الأربع صالحة، وإن كان ذلك مع إدخال بعض التعديلات، ولكن تركيز المجلس والمنطقة ينبغي أن ينصب دون شك على ركيزتها الرابعة، التي تتمثل في دعم العملية السياسية. فبدون إحراز تقدم في العملية السياسية، من المرجح أن تنتشر البعثة لفترة طويلة من الزمن، بما تكبده من تكاليف كبيرة على المجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، لكي تتمكن البعثة من الوفاء بولايتها على نحو فعال، فإنها ستحتاج إلى الحصول على حرية التنقل دون عوائق وأن تحظى بالتعاون الكامل من جانب الحكومة، وهما أمران لا يزالان غير كافيين في الوقت الحاضر.

وأود مرة أخرى أن أحث المجلس على إبداء موقفه ضد الانتهاكات المتكررة لاتفاق مركز القوات، فضلا عن القيود والعراقيل المفروضة على الشركاء في المجال الإنساني. بالإضافة إلى ذلك، وفي حين أن البعثة قد أدت بطريقة مرضية مهمتها المتمثلة في تهيئة الظروف المؤاتية لإيصال المساعدات الإنسانية، فإن سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المعونة لا يزالان من الشواغل الخطيرة التي يتعين على الحكومة أن تعالجها على وجه الاستعجال. لقد قتل حتى الآن ٩٢ من العاملين في مجال تقديم المعونة منذ بداية النزاع، منهم ٢٥ شخصا في عام ٢٠١٧. ينبغي أن تكون سلامة وأمن الأشخاص الذين يقتصر هدفهم على تقديم المساعدة إلى أكثر الفئات ضعفا من سكان جنوب السودان قضية مشتركة للجميع بصفة عامة، وللحكومة على وجه الخصوص.

وعلى نحو ما أبلغت البعثة في ٢٤ شباط/فبراير، تم توثيق ادعاء بشأن الاستغلال الجنسي من جانب العديد من أفراد الشرطة المنتمين لوحدات الشرطة المشكلة الغانية في واو في موقع واو لحماية المدنيين. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد من جديد أن مقر البعثة وقيادتها ملتزمان التزاما كاملا بتنفيذ سياسة الأمم المتحدة لعدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وبمجرد الخلوص إلى النتائج الأولية للتحقيق، اتخذت البعثة إجراءات فورية ونحت الوحدة المكونة من ٤٦ ضابط شرطة بأكملها من الخدمة داخل موقع حماية المدنيين ونقلتهم إلى جوبا.

وتم القيام بذلك لحماية الشهود والضحايا. وقد بدأ بالفعل مكتب خدمات الرقابة الداخلية تحقيقاته في الادعاء، وبالتعاون مع البلد المسؤول المساهم بأفراد شرطة، ستبذل كل الجهود لمساءلة من يثبت تورطهم في الاستغلال أو الانتهاك الجنسي، وفقا للإجراءات القائمة. وإجمالا، أسهم حفظةُ السلامِ وضباطُ الشرطةِ الغانيون العاملون في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إسهاما ممتازا في حماية المدنيين وفي بناء السلام الدائم في جنوب السودان. ومن المخيب جدا للآمال أن سلوك بعض ضباط الشرطة قد يلطخ سجل الخدمة ذاك فضلا عن سمعة البعثة.

وفي الختام، أود أن أكرر أن ما من شيء عدا الحل السياسي يمكن أن ينهي النزاع في جنوب السودان. وليس هناك أي حل عسكري. وأحث مجلس الأمن، وكذلك الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، على استخدام كل ما يمكن من التأثير على الأطراف من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي قابل للتطبيق، حتى يتمكن شعب جنوب السودان في نهاية المطاف من رؤية ثمار السلام التي كانت بعيدة عن مناهم منذ الاستقلال في عام ٢٠١١.

الرئيس: أشكر السيدة كيتا على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد ويس.

السيد ويس (*تكلم بالإنكليزية*): أولا وقبل كل شيء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم المقتدرة لمجلس الأمن خلال الشهر الحالي.

إنه لمن دواعي سروري أن أقدم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن اليوم بشأن الحالة الراهنة لمنتدى التنشيط الرفيع المستوى بشأن الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان الذي يجري بقيادة الهيئة الحكومية الدولية. وتهدف الإحاطة الإعلامية إلى إبقاء المجلس مطلعا على حالة تنفيذ منتدى التنشيط. وسيشمل استعراض ولاية المنتدى، والإنجازات التي تحققت خلال المرحلة الأخيرة،و الملاحظات والتوصيات الرئيسية لمجلس الأمن.

ويذكر المجلس أنه منذ اندلا ع القتال في جوبا، جنوب السودان في تموز/يوليه ٢٠١٦، شهدت الحالة السياسية والاقتصادية والأمنية في جنوب السودان تغيرا كبيرا. وقد أعاقت

الحقائق الناشئة في المشهد السياسي للبلد التنفيذَ الفعال لاتفاق السلام لعام ٢٠١٥.

كما يذكر المجلس أنه نتيجة لذلك، قرر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في دورته الاستثنائية الحادية والثلاثين، المعقودة في أديس أبابا بإثيوبيا في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧، ضرورة تنشيط اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان على وجه الاستعجال.

والأهداف المعلنة المتعلقة بالتنشيط لها ثلاثة جوانب، وهي استعادة الوقف الدائم لإطلاق النار، واستئناف تنفيذ اتفاق السلام لعام ٢٠١٥ بشكل كامل وشامل للجميع، ووضع جدول زمني واقعي منقح، وتحديد الجدول الزمني للتنفيذ من أجل عقد انتخابات ديمقراطية في نهاية الفترة الانتقالية.

وقد سعينا خلال إطلاق منتدى التنشيط إلى متابعة توجيهات قادة الهيئة الحكومية الدولية على النحو المبين أعلاه، بما في ذلك استعراض آلية التنفيذ والرقابة لاتفاق سلام منقح، فضلا عن تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذها. وهذه المسائل الأخيرة هي مسائل ذات صلة بالتنفيذ الفعال لاتفاق السلام الذي تم تنشيطه في عام ٢٠١٥.

ونجحت إيغاد في بدء واختتام المرحلة الأولى من منتدى عملية التنشيط، الذي عُقد من ١٨ إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وقد تفاوض الطرفان ووقعا، في نهاية المطاف، على اتفاق وقف الأعمال القتالية وحماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

وعلى سبيل المتابعة، عقدت حلقة عمل بشأن وقف الأعمال العدائية في أديس أبابا في الفترة من ٢٤ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير، لمساعدة الطرفين وآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية على توفير الأدوات اللازمة لتنفيذ الأحكام الأساسية للاتفاق. وتحقيقا لهذه الغاية، تم وضع الطرائق المحددة التي تمكن من التنفيذ الكامل لاتفاق وقف الأعمال القتالية.

وكان المبدأ التوجيهي لإسكات الأسلحة قبل بدء محادثات المرحلة الثانية هو تهيئة الظروف اللازمة لأصحاب المصلحة في جنوب السودان من أجل مناقشة المسائل الموضوعية للتنشيط. كما كان يهدف إلى الإسهام في بناء الثقة بين طرفي اتفاق وقف الأعمال العدائية، من جهة، واستعادة السلام الذي ينتظر مواطنو جنوب السودان عودته لبلدهم المحبوب، من جهة أخرى.

وعُقدت المرحلة الثانية من منتدى التنشيط في الفترة من ٥ إلى ١٦ شباط/فبراير في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا. وكان الهدف الرئيسي هو التداول والتوصل إلى اتفاق على سبل استعادة وقف دائم لإطلاق النار، واستئناف التنفيذ الكامل لاتفاق السلام ووضع جداول زمنية منقحة وواقعية للتنفيذ من أجل إجراء انتخابات ديمقراطية في نهاية الفترة الانتقالية. ومع ذلك، ركز المنتدى أثناء الـ ١١ يوما على إعلان المبادئ وعلى تنشيط الفصلين الأول والثاني من اتفاق السلام، وحقق النتائج التالية.

وتناقش الطرفان بصورة بناءة بشأن إعلان مبادئ يهدف إلى توجيه المناقشة بشأن تنشيط اتفاق السلام لعام ٢٠١٥. تم التوقيع على إعلان المبادئ من جانب جميع الأطراف باستثناء حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية. وتناقش الطرفان أيضا بصورة بناءة واتفقا على بعض تدابير الحكم خلال الفترة الانتقالية الجديدة وعلى معظم بنود الفصل المتعلق بوقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية الانتقالية. وحيثما توصل الطرفان إلى توافق في الآراء بشأن بنود الفصلين الأول والثاني من اتفاق السلام لعام ٢٠١٥، قام رئيسا الوفدين بتفعيل تلك البنود على النحو الواجب.

وعلى الرغم من الاتفاق على معظم مسائل الحوكمة التي نوقشت في إطار البنود المحددة، كانت هناك آراء متباينة بشأن

تقاسم المسؤوليات في تنشيط حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، لا سيما في السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، بما في ذلك الترتيبات الإدارية على مستوى الدولة.

أما بخصوص وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية الانتقالية، فقد اتفق الطرفان على عدة مواد، بما في ذلك وقف إطلاق النار الدائم، وتشكيل وإعادة هيكلة آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، والهيكل الجديد للقيادة والسيطرة على القوات أثناء الفترة الانتقالية. ومع ذلك، كان لدى الطرفين اختلافات كبيرة بشأن المادتين ٥ و ٧، فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية الانتقالية وتوحيد القوات، على التوالي. تود الجماعات المعارضة أن ترى تدابير عملية لضمان أمنها في حال عودتها إلى جوبا حتى لو وفَّر ذلك الأمن طرف ثالث.

وعلى الرغم من الجهود المثلى التي بذلتها الجهة الميسرة، وفي ضوء الآراء المختلفة التي طرحها الطرفان والعجز عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن بعض المواد، فقد علقت الجهة الميسرة اعتماد المسائل المعلقة لإتاحة مزيد من الوقت للطرفين بغية التشاور وإعادة تقييم مواقف كل منهما. وسيواصل القائمون على جهود التيسير إشراك الطرفين على الصعيد الثنائي للتأكد من توصلهما إلى بعض الآراء الواقعية عاجلا وليس آجلا. وفيما يخص الأحكام الخلافية العالقة، بما في ذلك المواد المتعلقة بتقاسم المسؤوليات فإن القائمين على جهود التيسير سيعرضونها لإجراء مزيد من المداولات والتوصل إلى اتفاق في المرحلة المقبلة للمنتدى.

وفيما يتعلق بحالة الامتثال لاتفاق وقف الأعمال العدائية، وحماية المدنيين، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية، يؤسفني أن أبلغ المجلس بتواصل الإبلاغ عن حوادث قتالية في جنوب السودان، حتى عندما كانت المرحلة الثانية من منتدى التنشيط جارية. والأسوأ من ذلك، إن تلك الحوادث قد عطلت المنتدى لمدة يوم، حيث احتج أحد الأطراف على استمرار الانتهاكات المزعومة لاتفاق وقف الأعمال القتالية بالانسحاب من المحادثات.

كما يستمر إطلاق التصريحات الاستفزازية ذات الصلة ضد آلية رصد وقف إطلاق النار والعاملين فيها. تلك الحوادث غير مقبولة وتبين بوضوح غياب حسن النية وعدم الامتثال للاتفاق من جانب الأفراد والأطراف الضالعة في هذه الانتهاكات. وبالرغم من قيام آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية بالتحقيق في تلك الحوادث لتحديد هوية المنتهكين، يجب على المجلس بالتعاون مع المنطقة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي النظر في اتخاذ التدابير اللازمة والمناسبة لمساءلة المنتهكين والمفسدين لاتفاق وقف الأعمال القتالية الذين تحققت الآلية من هويتهم. يجب أن تتوافق هذه التدابير وتشمل القرار الصادر عن مؤتمر القمة الاستثنائي الثامن والعشرين لرؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الذي نص بوضوح على عواقب انتهاك اتفاق وقف الأعمال القتالية. قد يذكر المجلس القرار الثالث لمؤتمر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، الذي ينص على جزاءات تفرض على من يرتكب تلك الانتهاكات. وينص على ما يلي:

> ”أي انتهاك لوقف الأعمال العدائية من جانب أي طرف سيستوجب الإجراءات الجماعية التالية من جانب منطقة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ضد المسؤولين عن تلك الانتهاكات، التي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر: (أ) تفعيل تجميد للأصول؛ (ب) تفعيل حظر السفر داخل المنطقة؛ (ج) الحرمان من إمدادات الأسلحة والذخيرة، وغيرها من المواد التي يمكن استخدامها في الحرب.“

وأشيد بالمجلس على إظهار دعمه الثابت لعملية التنشيط الجارية وعلى البيانات القوية التي أصدرتها في السعي لتحقيق

السلام الدائم في جنوب السودان. وإذ أختتم بياني، أود أن أطرح الأسئلة التالية لينظر فيها المجلس: كيف يمكن للمجلس أن يجعل عدم الامتثال لاتفاق وقف الأعمال القتالية وتنفيذ اتفاق السلام عقب تنشيطه مكلفا للمفسدين والمنتهكين؛ كيف يمكننا كفالة أمن المعارضة في جوبا بعد عودتها والتنفيذ الشامل لاتفاق السلام؛ وكيف يمكننا تجنب تكرار نشوب قتال كالذي حدث في ١٦ تموز/يوليه في جوبا؟ تلك المسائل تتطلب قرارات تتعلق بالسياسات من شأنها منع الانتكاس مرة أخرى إلى النزاع المسلح في جنوب السودان.

وفي الختام، أود أن أكرر مناشدتي المجلس دعمه المتواصل للمنطقة والقارة في كفالة أن تصل عملية منتدى التنشيط إلى اختتام ناجح يستعيد السلام والاستقرار في جمهورية جنوب السودان.

الرئيس: أشكر السيد وايس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): إن جمهورية غينيا الاستوائية تعرب عن امتنانها لرئاسة مجلس الأمن على عقد هذه الجلسة وعلى الإحاطتين الإعلاميتين اللتين استمعنا إليهما للتو من الأمينة العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام السيدة بنتو كيتا، والمبعوث الخاص لجنوب السودان للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، سعادة السيد إسماعيل وايس، اللتين قدمتا لنا صورة واضحة عن الحالة في جنوب السودان.

إن حكومة بلدي تتابع عن كثب مع كثير من القلق تطور الحالة في جنوب السودان لأنه وفقا للتقارير المتاحة فإن الحالة السياسية والأمنية لا تزال هشة وضعيفة والتحديات التي تواجه البلد لا تزال كبيرة. ترتبط غينيا الاستوائية بجنوب السودان بأواصر خاصة من المودة. وليس من قبيل المصادفة أن إعلان استقلال جنوب السودان تزامن مع تولي فخامة السيد أوبيانغ نغويما مباسوغو رئاسة الاتحاد الأفريقي. وقد شارك شخصيا في هذا الحدث التاريخي في جوبا في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١ وقدم إسهامه في هذه العملية. وتابعنا منذ ذلك الحين الأحداث في ذلك البلد الشقيق، الذي أود أن أكرر التأكيد على دعمنا له فيما يتعلق بعملية السلام والتزامنا بتحقيق الاستقرار والازدهار في جنوب السودان.

وتعتقد غينيا الاستوائية أن دعم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي وسائر المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمر أساسي لجهود الوساطة المتواصلة فيما بين الأطراف المتنازعة في جنوب السودان. يجب على المجتمع الدولي ككل زيادة جهوده الرامية إلى تعزيز العملية السياسية في البلد، وهي بالنظر إلى الأحداث الأخيرة السبيل الواقعي الوحيد لإيجاد حل عادل ودائم للأزمة التي تواجه دولة ذات إمكانات اقتصادية معينة. ومن الأهمية بمكان أن تمتنع أطراف النزاع عن اتخاذ الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الحالة وأن تتخذ تدابير لتنفيذ اتفاق وقف الأعمال القتالية والالتزام به، وهو ما يقتضي وقف الأعمال العدائية وحماية المدنيين وإمكانية وصول المساعدات الإنسانية والعودة الفورية إلى طاولة المفاوضات.

وبناء على ذلك، فإن البيان المشترك بشأن الحالة في جنوب السودان للأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في ١٢ كانون الثاني/يناير جدير بتأييد غينيا الاستوائية. وعلاوة على ذلك، فإن نتائج الاجتماع الثلاثي فيما بين رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس الهيئة الحكومية الدولية والأمين العام في ٢٧ كانون الثاني/يناير في أديس أبابا تستحق دعم غينيا الاستوائية. يجب على حكومة جنوب السودان الاضطلاع بدور ريادي في العملية السياسية في البلد وأن تواصل مع جميع الجهات الفاعلة الأخرى بذل جهودها لوضع حد للاشتباكات.

إننا جميعا ندرك أنه بدون الدعم الثابت من المجتمع الدولي، سيكون من الصعب التغلب على المأزق في جنوب السودان.

وتحقيقا لهذه الغاية، نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم جهود الوساطة الحالية، ولا سيما تلك التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والسعي إلى إيجاد سبل لضمان نجاح المرحلة الجديدة من عملية منتدى التنشيط الرفيع المستوى.

ويجب على مجلس الأمن أن يتكلم بصوت واحد في حالات مثل الحالة في جنوب السودان وكذلك في الحالات الصعبة التي يعاني فيها الناس معاناة هائلة. يجب أن نتكلم بصوت واحد. يجب علينا تقديم المساعدة البناءة إلى جنوب السودان. الأعضاء مقتنعون بالحاجة إلى اعتماد تدابير صارمة، ولكن، كما قلت في بياني في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.8166)، يجب علينا أيضا اتخاذ الإجراءات الموازية الأخرى، مثل الرحلة إلى جوبا التي قامت بها السفيرة هيلي في كانون الأول/ديسمبر. يجب أن تكون هذه الإجراءات مستمرة ومتواصلة. البيانات المتعلقة بالحالة الإنسانية مثيرة للقلق. ولذلك من المهم للغاية وصول المعونات الإنسانية إلى من هم في أشد الحاجة إليها، ويجب على جميع أطراف النزاع السماح بوصولها دون قيود. هذه الحالة، مع العدد الهائل من المشردين داخليا الفارين إلى بلدان مجاورة، تفترض المعاناة الشديدة لسكان مدنيين ضعفاء يعانون من جميع أشكال الانتهاكات.

وأخيرا، أود أن أعرب عن دعم غينيا الاستوائية وتقديرها لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. إننا نقدر تقديرا كبيرا الجهود التي تبذلها وإسهامها في إحلال السلام والاستقرار في جنوب السودان في ظل ظروف معقدة وصعبة للغاية، حيث يعرض أفرادها حياتهم للخطر بتعرضهم لهجمات يحتمل أن تكون مميتة.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): يشكر وفد بلدي الأمينة العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام السيدة بنتو كيتا على تقديمها التقرير الخاص للأمين العام (S/2018/143). كما يرحب بحضور المبعوث الخاص لجنوب السودان للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية سعادة السيد إسماعيل وايس.

ونشكره على إحاطته الإعلامية اليوم، ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن دعم وفدنا الكامل للعمل الذي يقوم به للتمكين من إنجاح الحوار والتفاوض على التسوية السياسية في جنوب السودان.

نود أن نعرب مرة أخرى عن قلقنا إزاء الحالة الأمنية الصعبة، وبطء التقدم المحرز في عملية الحوار السياسي، وفي المقام الأول، الظروف الإنسانية المتقلبة في جنوب السودان، الأمر الذي يفاقم الحالة الاقتصادية الصعبة أصلا. وفي ظل هذه الخلفية المعقدة، ندرك أن من الصعب للغاية إيجاد حل فوري، لا سيما في ضوء الانقسامات العميقة بين الأطراف. ومن الضروري أن تقوم المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي بتوحيد جهودها والعمل في نفس الاتجاه مع وضع أهداف واضحة في الاعتبار. لقد اتفقنا في مجلس الأمن على أن السبيل الوحيد للخروج من هذا الصراع هو من خلال عملية الحوار السياسي الشامل والصادق بين الأطراف التي تفضي إلى الامتثال لاتفاق عام ٢٠١٥ المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان.

وبناء على ذلك، نرحب بقيادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والتزامها تجاه شعب جنوب السودان. وعلى الرغم من الصعوبات المقبلة، لا تزال الهيئة الحكومية الدولية تسعى إلى جمع الحكومة والجماعات المعارضة حول طاولة الحوار. ومن الواضح أن عملية من هذا القبيل لن تسفر عن نتائج إيجابية إذا لم تعلن الأطراف التزاماتها بجدية وتظهر الإرادة السياسية الصادقة وتنفذها.

نرحب بالتقدم المحرز في المرحلة الثانية من منتدى التنشيط الرفيع المستوى المتعلق بعملية السلام في جنوب السودان. ونشدد على شمولية العملية ونشجع الأطراف على الاستمرار في ذلك المسار. ومع أن هناك اختلافات بشأن قضايا رئيسية مثل الحكم والترتيبات الأمنية الانتقالية، يتعين على الأطراف أن تنخرط بصورة بناءة في العملية، التي نأمل أن تُستأنف في أقرب وقت ممكن. وفي السياق نفسه، ندعو إلى الامتثال للاتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية وحماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية، وهو أمر أساسي لاستمرار المرحلة الثانية للمنتدى.

علاوة على ذلك، لا تزال الحالة الإنسانية مثيرة للقلق. فالبيانات التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تبين لنا الواقع الصعب الذي في ظله يحتاج حوالي ٦٠ في المائة من السكان إلى مساعدة إنسانية في عام ٢٠١٨. إذ يوجد الملايين من اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا يواجهون انعدام الخدمات الأساسية، وانعدام الأمن الغذائي، وتفشي الأمراض مثل الكوليرا، بالاقتران بخطر المجاعة المحتمل في بعض أنحاء البلد. ويساورنا القلق أيضا إزاء التحديات العديدة التي تنتظرنا هذا العام. وندعو المجتمع الدولي إلى التعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أجل توفير المساعدة الإنسانية في جنوب السودان.

وبالمثل، نعتقد أن من الضروري تهيئة البيئة التشغيلية الجيدة للعاملين في المجال الإنساني ولبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وندعو قوات الحكومة والمعارضة إلى ضمان الأمن للجهات العاملة في المجال الإنساني في جميع أنحاء البلاد والسماح بوصول المساعدات الإنسانية من دون قيود. ونرحب أيضا بالاستنتاجات التي خلص إليها تقرير الأمين العام الخاص بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

ونعتقد أنه يجب إيلاء الأولوية لتعزيز العملية السياسية في البلد، ودعم وصول المساعدة الإنسانية، واتخاذ التدابير لمنع انتهاكات اتفاق مركز القوات، ومكافحة الإفلات من العقاب ودعم إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان بقيادة الاتحاد الأفريقي. ونعتقد أيضا أنه ينبغي استكشاف إمكانية اعتماد نموذج أكفأ يستفيد من كامل قدرات موظفي الأمم المتحدة في الميدان. ويتعين علينا أيضا استعراض ولاية قوة الحماية الإقليمية لكي تتكيف مع البيئة الحالية.

في الختام، نود أن نعرب عن خالص الشكر لفريق الأمم المتحدة، والبعثة، والجهات الفاعلة الإنسانية على تفانيها والتزامها بالعمل في ظل بيئة صعبة في جنوب السودان.

السيد تيمينوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أنضم إلى المتكلمين السابقين في شكر مساعدة الأمين العام بينتو كيتا على إحاطتها الإعلامية الشاملة عن السعي إلى حل للأزمة في جنوب السودان. يود وفد بلدي أن يعرض الملاحظات التالية بشأن ثلاث مسائل.

الملاحظة الأولى وتتعلق بالحالة الإنسانية، واستمرار الأعمال العسكرية، وتفشي العنف والتدهور الاقتصادي أدت إلى تفاقم الأزمة الإنسانية التي يعاني بسببها ما يزيد على ٥ ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد وتشرد ٤ ملايين شخص من السودانيين الجنوبيين. لذلك، هناك حاجة ماسة للغاية إلى تقديم المساعدة الإنسانية الفعالة في الوقت المناسب. فعلى الرغم من المرسوم الرئاسي الصادر في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر الذي أمر بحرية التنقل للجهات الفاعلة الإنسانية، لا توجد هناك تحسينات ملموسة في وصول المساعدات الإنسانية لمن هم بأمس الحاجة إليها. وفي الوقت نفسه، لا يزال العاملون في مجال تقديم المعونة يتعرضون للاعتداءات والقتل في أنحاء مختلفة من البلد. من هنا، ندعو جميع الأطراف الموقعة على الاتفاق المبرم في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ إلى وقف جميع الأعمال

العدائية فورا وتيسير وصول المساعدات الإنسانية وفقا لذلك الاتفاق والتقيد الصارم بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

أما الملاحظة الثانية فتتعلق بالعملية السياسية، حيث تشيد كازاخستان بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لتنفيذ الاتفاق المتعلق بحل الصراع في جمهورية جنوب السودان، وهو السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار والتقدم في البلد. ونرحب بإجراء المرحلة الثانية لمنتدى التنشيط الرفيع المستوى المنبثق من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والذي انعقد في الفترة من ٥ إلى ١٦ شباط/ فبراير، ونأمل أن يؤدي المنتدى إلى إبرام اتفاق سياسي. ومن الأهمية بمكان أن يبقى مجلس الأمن متحدا في دعم المنتدى الرفيع المستوى وفي تشجيع الطرفين على العمل بحسن نية. وعلاوة على ذلك، فإن دعم جيران جنوب السودان يتسم بالقدر نفسه من الأهمية إذا أريد للمنتدى أن يتكلل بالنجاح. ولكي تكون المفاوضات السياسية أكثر فعالية، ينبغي أن تعززها المصالحة بين الطوائف وبناء جسور الثقة بين السكان المحليين، فضلا عن وضع استراتيجيات شاملة للتنمية الاقتصادية وبناء القدرة على التحمل، مع المشاركة الكاملة للنساء والشباب.

أما الملاحظة الثالثة فتتعلق بإعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الوشيكة، بما في ذلك قوة الحماية الإقليمية وتقدر كازاخستان أيما تقدير بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لقيامها بتنفيذ المهام المأذون بها في ظل ظروف صعبة للغاية. إننا نؤيد توصيات استعراض الأمين العام المستقل بشأن البعثة التي لاتزال تؤكد أهمية الولاية الحالية للبعثة، ولكن ينبغي تعديلها لتعزيز بناء قدرات القوات المسلحة ومؤسسات الدولة وتدريبها في الأجل الطويل من خلال برنامج إصلاح قطاع الأمن.

كما نلاحظ التقدم المحرز في نشر قوة الحماية الإقليمية، التي ستؤدي دورا رئيسيا في تعزيز بناء قدرة البعثة لحماية المدنيين وتحسين البيئة الأمنية. وفي الوقت نفسه، نتفق مع استنتاج التقرير الخاص ومفاده أن مفهوم الولاية وتشكيل قوة الحماية الإقليمية بحاجة إلى التكيف مع البيئة السياسية والأمنية الراهنة.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نشكر الرئيس على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم وعلى الإحاطات الإعلامية التي قدمتها السيدة بينتو كيتا، والسيد إسماعيل وايس. ونود أيضا أن نبرز العمل الهام الذي يقومان به.

نشعر بالجزع إزاء حجم الأزمة الإنسانية في جنوب السودان، وكذلك إزاء العنف العرقي والفظائع التي أبلغ عنها في التقرير الأول للجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان، والتي تشمل الممارسات الضارة والمنهجية للعنف الجنسي ضد النساء والأطفال. وهناك حاجة ملحة إلى وضع حد لهذه الجرائم ومعاقبة المسؤولين عنها. وفي الوقت نفسه، يجب على الطرفين التقيد باتفاق وقف الأعمال القتالية والالتزام بتنشيط عملية السلام في جنوب السودان.

تؤيد بيرو الجهود الرامية إلى تنشيط تلك العملية، وتؤكد من جديد أن السبيل الوحيد لتحقيق السلام المستدام يتمثل في إيجاد حل سياسي، والذي لا يمكن أن يتحقق إلا بالتصميم القوي من جميع الأطراف. ويجب على أطراف الصراع أن تدرك أن هناك فرصة لإنهاء الصراع أتاحتها مشاركة المجتمع الدولي، ولا سيما الجهات الفاعلة الإقليمية. ونلاحظ أنه يمكن تخريب هذه الفرصة إذا لم تتحمل الأطراف في جنوب السودان المسؤولية. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية الجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لاحتواء العنف، وإنهاء معاناة شعب جنوب السودان، والتوصل إلى حل متوازن للصراع والتخفيف من حدة التوترات الإقليمية.

ونحن نؤيد دعوة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي إلى مساءلة الأطراف عن انتهاكاتها لما أبرمته من اتفاقات. ومن المهم أيضا أن تخضع الأطراف للمساءلة عما ارتكبته من جرائم شنيعة، وفقا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وفي هذا السياق، نعتقد أنه يتعين على الاتحاد الأفريقي وحكومة جنوب السودان التعجيل بإنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان – حسب ما اتفقت عليه الأطراف في الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان لعام ٢٠١٥. ويجب علينا حماية الشهود على وجه الاستعجال.

وفي الختام، نود أن نعرب عن دعمنا لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في جهودها الرامية إلى حماية السكان الذين يواجهون صعوبات عديدة. ونؤيد توصيات الأمين العام التي تهدف إلى تعزيز قدرات البعثة على القيام بذلك. ونحن على ثقة من أن الولاية الجديدة للبعثة، التي تشمل دعم وتدريب المؤسسات الحكومية والأمنية فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالقانون الدولي الإنساني، والتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ستؤدي إلى تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق السلام المستدام الذي يحتاجه جنوب السودان.

السيد تانوه – بوتشويه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): تتوجه كوت ديفوار بالشكر إلى السيدة بينتو كيتا، الأمينة العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام، والسيد إسماعيل وايس، المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى جنوب السودان، على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والعملية السياسية في ذلك البلد.

وستركز مداخلتي على النقاط التالية: العملية السياسية التي بدأتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية حتى المرحلة الثانية من المنتدى الرفيع المستوى بشأن تنشيط اتفاق عام ٢٠١٥ بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، والحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان، وتجديد ولاية البعثة.

وتثني كوت ديفوار على جميع المبادرات التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في العملية السياسية وترحب بنجاح عقد المرحلة الثانية من المنتدى الرفيع المستوى بشأن تنشيط اتفاق السلام، على الرغم من التوترات المستمرة. ويشير مستوى مشاركة مختلف الجهات الفاعلة في النزاع في جنوب السودان في المرحلة الثانية، فضلا عن المشاورات المكثفة التي جرت في أديس أبابا، إلى تولي جميع الأطراف بصورة تدريجية لزمام الأمور بشأن العملية السياسية..

ويسعد وفد بلدي أن الطرفين قد اتفقا على إدخال بعض التعديلات على اتفاق السلام لعام ٢٠١٥، ويشجعهما على مواصلة المناقشات بشأن مسائل الحكم والأمن تحت رعاية المبعوث الخاص، السيد وايس، كجزء من الاستئناف المرتقب للمرحلة الثانية من المنتدى. وتؤكد كوت ديفوار من جديد دعمها للتوصل إلى حل سياسي لأزمة جنوب السودان، ونرحب بالالتزام المتجدد من جانب الأطراف باحترام اتفاق وقف الأعمال العدائية المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

ولا يزال بلدي يشعر بالقلق إزاء هشاشة الحالة الإنسانية، ويدعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بغية ضمان أن يتم تلبية احتياجات التمويل، وأن يتمكن الناس من الاستفادة من المساعدة الإنسانية.

وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، يساور بلدي القلق إزاء الادعاءات المتعلقة بحدوث انتهاكات وتجاوزات واسعة النطاق من جانب الأطراف المعنية، بما في ذلك العنف الجنسي القائم على نوع الجنس والعنف ضد الأطفال، على النحو المشار إليه في تقرير لجنة التحقيق المعنية بجنوب السودان التابعة لمجلس حقوق الإنسان. ويحث بلدي سلطات جنوب السودان على

إلقاء الضوء على هذه الادعاءات، وتحديد الأطراف المسؤولة، وتقديمهم إلى العدالة.

وفي هذا الصدد، فإن بلدي ينضم إلى دعوة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في دورته الحادية والخمسين، حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في جنوب السودان ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى التوقيع على وجه الاستعجال على مذكرة تفاهم لإنشاء المحكمة المختلطة وإدماجها السريع في الإطار القانوني في البلد. ولا تزال كوت ديفوار مقتنعة بأن إنشاء وتشغيل المحكمة المختلطة سيسهم في تهدئة التوترات والتشجيع على المصالحة في جنوب السودان.

وفيما يتعلق بالبعثة، فإن بلدي يعرب عن استيائه إزاء العقبات التي تعترض تنفيذ ولاية البعثة، في انتهاك لاتفاق مركز القوات، إذ يرى وفد بلدي أن وجود بعثة الأمم المتحدة يسهم في تحقيق الاستقرار ويساعد على حماية العديد من المدنيين في جنوب السودان. ولذلك، من المهم ضمان التشغيل الأمثل للبعثة في بيئة آمنة.

وفي هذا الصدد، نؤيد التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2018/143) بشأن تجديد ولاية البعثة وبناء قدرات حكومة جنوب السودان ومؤسساتها الأمنية، وبشأن مسائل هامة من قبيل انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وترحب كوت ديفوار بالتقدم المحرز في نشر كتائب قوة الحماية الإقليمية، وتدعو حكومة جنوب السودان إلى إزالة العقبات المتبقية التي تبطئ تفعيل القوة.

وفي الختام، يرحب وفد بلدي بمبادرة الأمين العام بشأن تقييم قدرات الشرطة والقوات التابعة للبعثة، ويأمل أن نتائج ذلك الاستعراض سيساعد البعثة على تكييف عملياتها لتتلاءم مع الاحتياجات على أرض الواقع.

إن كوت ديفوار تدعو جميع الأطراف المتحاربة في جنوب السودان إلى قبول أن الحل العسكري لا يمكن أن يكون الجواب للنزاع الدائر في بلدها. ولا يمكن إنهاء النزاع الذي تواجهه الأطراف إلا من خلال المفاوضات السياسية بمشاركة الجميع والتوصل إلى اتفاق من قبلهم جميعا، حيث إن النزاع يمزق بلدهم الجميل ولا يعمل سوى على إطالة أمد معاناة الشعب في جنوب السودان.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد مالوك (جنوب السودان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم لمجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أشيد بدور سلفكم في قيادة المجلس خلال الشهر الماضي. أود أيضا أن أشكر السيدة بينتو كيتا، الأمينة العامة المساعد لعمليات حفظ السلام، والسفير إسماعيل ويس، المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لجنوب السودان، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية تحيط علما بالتقرير الخاص للأمين العام (S/2018/143) بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وتود أن تشكر السيد كيفين كينيدي وفريق الاستعراض التابع للبعثة بأسره على وقتهما وجهدهما.

وسأكون مقصرا إن لم أشكر السيد ديفيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام والبلدان المساهمة بقوات وجميع الرجال والنساء العاملين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من العناصر المدنية والعسكرية والشرطية على جهودهم الدؤوبة والشجاعة في الاضطلاع بولايتهم.

تقر حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية بمسؤوليتها الرئيسية عن حماية سكانها. ولكن لا يمكن الاضطلاع بتلك المسؤولية

في ظل ما نعانيه من قيود بسبب الأصوات الداعية إلى فرض حظر سلاح وجزاءات على البلد وحرمانه من الدعم الخارجي.

ويسلم التقرير بأن دولة جنوب السودان ظهرت إلى حيز الوجود وهي لا تملك سوى قدرات مؤسسية محدودة للغاية في جميع مجالات الإدارة والخدمات الحكومية. والحالة في جنوب السودان معقدة. فالتنمية تتحقق في بلد ما بمرور الوقت، وهو أمر لم يتوفر لجنوب السودان لأنه سقط في دوامة النزاع بعد أقل من ثلاث سنوات من قيام الدولة. وبدلا من مقارنة جنوب السودان ببلدان أخرى تطورت تنميتها على مدى عقود، ندعو المجتمع الدولي إلى النظر إلى حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية بوصفها شريكا له من أجل تيسير التنمية المجدية.

إن نهج مواقع حماية المدنيين لم يكن المقصود منه مطلقا أن يكون مسعى طويل الأجل. ولذلك، من المهم للغاية إيجاد سبيل للمضي قدما. وتتمتع بعض المناطق بالهدوء والاستقرار النسبيين. ولذلك، نشجع العودة الطوعية للمشردين داخليا إلى تلك المناطق. ونرحب باستعداد البعثة لبحث الدروس المستخلصة من إغلاق موقع ملوط، ونأمل أن تُطبق هذه الدروس قريبا في مواقع حماية المدنيين الأخرى. فهذه المواقع تشكل منذ فترة طويلة مصدرا للاحتكاك بين الحكومة والبعثة. ولذلك، نرحب بالتدابير التي اتخذتها البعثة لكفالة عدة أمور، من بينها أن تكون المواقع أماكن خالية من الأسلحة، ونشجع على القيام بما هو أكثر من ذلك بكثير في هذا الصدد.

وحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية على استعداد للتعاون الكامل مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ومختلف الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، من خلال وزارة الشؤون الإنسانية وجميع المؤسسات أو الأجهزة الحكومية ذات الصلة، لضمان حصول المحتاجين على العناية التي يستحقونها. ونشجع أيضا بعثة الأمم المتحدة ومختلف الجهات الفاعلة في المجال الإنساني على العمل بطريقة أكثر اتساقا من أجل تفادي ازدواجية الجهود والاستفادة القصوى من الموارد المتاحة لها.

وتعمل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية على بناء الثقة بين السكان المدنيين من خلال مبادرات مثل الحوار الوطني، حتى يشعر الناس بالأمان بما فيه الكفاية للعودة إلى ديارهم. وينبغي لنا أيضا أن نضع في اعتبارنا أولئك المقيمين في مواقع حماية المدنيين الذين لم يلتمسوا المأوى فيها بسبب انعدام الأمن، ولكن للنهوض بمخططاتهم السياسية والاقتصادية.

إن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية تشعر ببالغ القلق والجزع إزاء مزاعم سوء السلوك الجنسي من جانب أفراد في شرطة البعثة في واو وتأمل أن تكون تلك مجرد حالات فردية. ومن المؤسف أن يستغل أفراد شرطة البعثة النساء الضعيفات اللائي يخضعن لحمايتهم. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها قيادة البعثة لسحب الوحدة المتهمة وبدء التحقيق في المسألة. ونأمل أن تتسم التحقيقات بالمصداقية من أجل حماية السمعة الطيبة منذ أمد بعيد لذوي الخوذ الزرق.

وأود أن أشير إلى أن الحكومة قررت عدم توقيع إعلان المبادئ خلال المرحلة الثانية من منتدى التنشيط الرفيع المستوى لأن ذلك كان اختياريا.

وفيما يتعلق بالقيود التي تواجهها البعثة عند القيام بدوريات في بعض المناطق، تود الحكومة أن تقترح تسيير دوريات مشتركة والمساعدة في بناء قدرات أفراد الأمن المحليين، مع المساعدة على صون السلم والأمن في مناطق الدوريات. وما فتئت الحكومة تدعو إلى إدراج مهمة بناء القدرات في ولاية البعثة مُجددا. ونلاحظ أن التقرير يوصي بشكل ما من أشكال بناء القدرات، ولكننا لا نتفق مع فكرة أن بناء القدرات قد يسهم في النزاع. بل على العكس من ذلك، فإن تعزيز مؤسسات مثل الشرطة والجيش والسلطات القضائية ببناء قدراتها في مجال القانون الدولي والقانون الإنساني والقوانين الأخرى ذات الصلة من شأنه أن

يساعد على تعزيز إعمال سيادة القانون وإضفاء الطابع المهني عليه.

وفيما يتعلق بدعوات تعديل بعض عناصر الولاية الحالية لقوة الحماية الإقليمية، وفي ضوء تحسن الحالة الأمنية في جوبا، تود حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية أن تقترح نشر قوة الحماية الإقليمية في المناطق الأخرى التي تعاني حاليا من عدم الاستقرار.

وقد خاطبت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية منتدى التنشيط الرفيع المستوى بحسن نية، مُبدية استعدادها للتوصل إلى اتفاق ودي مع جميع الأطراف. ولكن المطالب غير الواقعية التي تقدمت بها جماعات المعارضة في الدورة السابقة للمنتدى غير مفيدة، وهي تهدف إلى إبعادنا عن السعي للتوصل إلى اتفاق سلام مستدام.

وتؤكد حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية من جديد بقوة التزامها بعملية السلام وبالعمل مع البعثة والمجتمع الدولي ككل. ولا يزال جنوب السودان يقدر بالغ التقدير الدعم الذي قدمه المجتمع الدولي لكفاحنا من أجل التحرير، وكذلك النوايا الحسنة التي تبديها باستمرار العديد من الدول الصديقة والأمم المتحدة. كما أننا نقدر الجهود المبذولة تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والتي تُوجت بتوقيع الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان لعام ٢٠١٥ ومبادرة منتدى التنشيط الرفيع المستوى التي أُطلقت مؤخرا.

في الختام، نأمل ونثق بأنه سيكون هناك مزيد من التحسن صوب إجراء حوار أكثر فاعلية وبناء بقدر أكبر مع مجلس الأمن في صياغة الولاية الحيوية للبعثة، ومع البعثة في تنفيذ هذه الولاية بعد ذلك.

الرئيس: لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.